لايسمع هذا تعليل لبطلان كون جملة لايسمعون صفة او حالا وقال ابن المنير يتجه في لايسمعون ان يكون وصفا وان يكون حالا والجواب عن اشكال الزمخشري انه لامعنى للحفظ من كل شيطان لايسمعون ولا يتسمعون هو ان عدم سماع الشيطان بسبب الحفظ منه فالشيطان حال كون بعض ظاهم هي حال كونه لايسمع واحد من الحالين لازمة للاخرى فلا مانع ان يجتمع الحفظ منه وكونه موصوفا بعدم السماع في حالة واحدة وليس المراد ان عدم السماع ثابت قبل الحفظ وانما هو معه وبسببه واغرب عنه البيضاوي بان الصفة هنا كاشفة فلا بد من حصولها للموصوف قبل وصفه والا لم تكن كاشفة هذا هو الاصل والسابق الى الفهم واما تسمية الشيء بما يؤول اليه فمجاز والاصل الحقيقة واقول الصفة الكاشفة هي التي تكشف معنى المتبوع وتبينه وظاهر ان جملة لايسمعون اذا جعلت صفة للشياطين ليست كذلك قوله وانما هي استيناف نحوي في الشرح ولك ان تقول اذا جعل استيناف نحو بانا كان اخبارا عن هؤلاء الشياطين نحو يايكون اخبارا عن هؤلاء الشياطين لا بوصف كونهم محفوظا منهم هو في نفس الامر لايسمع المحفوظ منهم بانهم لايسمعون فيؤدي الاشكال وهو انه لامعنى للحفظ ممن هو في نفس الامر لايسمع كما احرته فيكون المصنف قد وقع فيما فر منه فان قلت التقدير لايسمعون بعد الحفظ فلا اشكال قلت هذا التقدير يصح مع جعل الجملة صفة ايضا فتخصيص التقدير بحالة الاستيناف يكون تحكما واقول يمكن الجواب عن اصل السؤال بانه اذا جعل استيناف نحو يايكون اخبارا عن هؤلاء الشياطين لا بوصف كونهم محفوظا منهم قوله ولا يكون استيناقا بيانيا لفساد المعنى ايضا في الشرح انما يفسد المعنى بتقدير ان يجعل هذا جوابا عن السؤال عن العلة كما اشار اليه الزمخشري واما على ان يكون جوابا عن السؤال عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم لاعن السبب المقتضي للحفظ منهم فلا يفسد المعنى فاطلاق المصنف القول بامتناع الاستيناف البياني لما يترتب عليه من الفساد غير ظاهر قوله الا ان هذا الزاجي اعني الوعاء هذا صدر بيت من معلقة طرفة عجز وان اشهد اللذات هل انت مخلدي قوله واستضعف الزمخشري الجمع بين اكد فنون قال ابن المنير ان اجتماع حد فنين سائغ كما في قوله تعالى بينوا انكم ان تفعلوا الان الاصل ليكلا تفعلوا فحذف لكارهة حرف النفي قال اليمني وهذا غير وارد على الزمخشري لانه لم يذكر بل قال المعنى كراهة ان تضلوا واقول ولو ذكر لايرد عليه لان ما استضعفه هو حذف اللام وان وترفع الفعل وما اورده ابن المنير عليه ليس كذلك قوله قلت الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كما في قوله مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا الحال المذكورة اذ به يصيد به غدا واما الشياطين لايقدرون عدم السماع ولا يريدونه في الشرح وهو ضعيف اما اولا فلانسلم ان الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ولم لا يجوز ان يقدر غيره ولو قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا اعد صاحبها للصيد به في الغد على ان يكون مقدرا اسم مفعول لصح سواء كان هو المقدر او غيره واما ثانيا فعلى تقدير تسليم ان الذي يقدر هو صاحب الحال لانسلم ان الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ لما روي من القذف بالشهب والطرد عن الاستراق واما ثالثا فلان

قوله ولا يريدونه لا مدخل له في كون الحال مقدرة لانها قد تمتنع حيث لا يكون صاحب الحال مريدا لها كما اذا قال الامير لمظلوم ادخل السجن خالدا ابدا في عذابه وانما عدل عن التمثيل بقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها لاحتمال ان يقال عدوا مرتدين بما ارتكبوه من جريمة الكفر واقول الدليل على ان الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ان يرجع الحال صميرا يعود على صاحبها ويتجه ذلك في الاية ان يكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ لان عدم سماعهم لازم للحفظ منهم والحفظ منهم مقارن لوجود الكواكب غير مفارق له فلو كانوا مقدرين عدم سماعهم بعد الحفظ لكانوا مقدرين عدم سماعهم في حال عدم سماعهم لان عدم سماعهم عدم واحد مستمر ولكانوا متصفين بالحال المقدرة في وقت تقديرها بل بعده كما في المثال قوله ولا يريدونه نفي لتقدير هذه الحال يريد اكما ان قوله لا يقدرون نفي لتقديرها ممقدرا وانما قال ذلك لانه قال في حرف الالف في اذا في الفصل الثاني في خروجها عن الاستقبال انهم يقدرون مقدرا الصيد به غدا واوضح منه ان يقال مريدا به الصيد غدا ثم لا يخفى ان كلمة عدم في قول الشارح ولو قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا عدم الصيد به في الغد من طغيان القلم قوله الثالث ان العزة لله جميعا بعد فلا يحزنك قولهم في الشرح ثبت فيما رأيته من نسخ الكتاب فلا يحزنك بالنا والثلاثة وفيها انها هي بالواو والاناة بالفاء قوله والصواب انه ليس في جميع القرآن وقف واجب يمكن التوفيق بين هذا وبين كلام السخاوي بان مراد الثاني الواجب عند القراء ومراد المثبت الواجب عند النحاة قوله اخا تميم زعم ابو حاتم ان مذ ذلك تغير الارض ابو حاتم هو سهل بن محمد السجستاني النحوي اللغوي نزيل البصرة واكثر كتبه سبويه على الاخفش مرتين وكان كثير الرواية عن ابي زيد وابن عبيدة والاصمعي بيعت كتبه بعد وفاته باربعة عشر الف دينار على ما حكاه الوزير المغربي قال ابن درستويه مات ابو حاتم بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين والاشارة بذلك ليس الى الاستيناف الذي قدمه بل الى مطلق الاستيناف لان المصنف لم يذكر عن ابي حاتم الا ان استيناف نثير حميد وبقي كونه ضمنا من قول المصنف لظهور ان نثير متصل بما قبله لا منقطع عنه قال صاحب الكشاف ولا الاولى للنفي والثانية مؤيدة لتوكيد الاولى لان المعنى لا ذلول نثير وتسقي على ان الفعلين صفتان لذلول كانه قيل لا ذلول مثيرة وساقية وقال صاحب البحر نثير صفة لذلول وهي صفة داخلة في حيز النفي اي لا تثير الارض فتذلل ولا تسقي الحرث نفي معادل لقوله لا ذلول والجملة صفة ثانية من حيث المعنى متوافقان في الفعلية لان نثير منفي من حيث المعنى كما ان تسقي كذلك والمعنى لم تذلل بالعمل لانها حرث ولا هي تسقي وقال الحسن كانت تلك البقرة وحشية فلذلك وصفت بانها لا تثير الارض بالحرث ولا تسقي عليها فتسقي وقيل المعنى نثير الارض من البطراد من عادة البقر اذا نظرت ان تضرب بقرونها واظلافها فتثير تراب الارض قوله ورده ابو البقاء بان ولا انما تعطف على النفي في الشرح الغاطمة انما هو الواو فقط لا مجموع قوله ولا والمصنف ترك هذا التعقب مع شغفه بمثله قلت ابو البقاء واقول لانه حاتم ان نثير لا تسقي معطوف وانما هو حال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)